مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد الحادي عشر ــالعدد الأول ــ 2026 الصفحات (670- 688) ISSN3005-3900

Obstacles to Implementing Participation-in-Own in Islamic Banks: A Case Study of AlYaqeen Islamic Bank

AlsaadiqAlmahdiuSalihMaseud*
Department of Finance and Banking, Faculty of Commerce, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya
walsadg8@gmail.com

معوقات تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على مصرف اليقين الإسلامي

الصادق المهدي صالح مسعود*
قسم التمويل والمصارف،كلية التجارة،جامعه الزيتونة، ترهونة،ليبيا

Received: 05-01-2026	Accepted: 28-01-2026	Published: 22-02-2026
Copyright:© 2026 by the authors.This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص :

تناولت هذه الدراسة معوقات تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية، هدفت الدراسة إلى بيان محددات "معوقات" تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية إذ انطلقت هذه الدراسة من إشكالية وجود محددات"معوقات" تحد من استخدام صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصرف، وقد اعتمدت على تحليل خمس متغيرات هي:(القوانين والتشريعات، مستوي جاهزية الإدارة، الوعي المصرفي، سياسات المصرف المركزي، الخبرات والكفاءات البشرية)، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المتغيرات، وقد اعتمدت في جمع بيانات الدراسة على توزيع استمارات الاستبيان تم تقيمها وتحليلها ومعرفة علاقة المتغيرات مع بعضهم البعض، فكانت عينة الدراسة على مصرف اليقين الإسلامي متكونة من مجموعة من المديرين ومساعدي المديرين والموظفين العاملين في الوحدات التابعة للمصرف التي تتمثل في الإدارة الرئيسة لمصرف اليقين الإسلامي وكل فروعه داخل مدينه طرابلس، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإحصائية (spss)،وتوصلت هذه الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها لا توجد استفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى لزيادة وعي الموظفين فيما يتعلق بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، يتضح من التحليل الإحصائي ضعف القوانين والتشريعات، وضعف مستوى جاهزية الإدارة على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، أوضحت النتائج ضعف الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك،ونقص الوعي المصرفي، وكذلك ضعف سياسات المصرف المركزي الموجهة بتفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، ومن اهم التوصيات ضرورة تفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، لابد من إعداد خطة لذلك تتضمن وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عملية إصدار وتداول صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، وتأهيل الكوادر التي

توكل لها مهمة إصدار وتداول هذه الصيغة وضرورة توظيف الصكوك الإسلامية للاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية والاستفادة منها في تمويل المشروعات وتمويل العجز.

الكلمات الدالة:معوقات ،المشاركة المنتهية بالتمليك ،المصارف الاسلامية،مصرف اليقين الإسلامي.

Abstract:
This study examined the obstacles to implementing the continuity of ownership in Islamic banks. It aimed to identify the specific constraints hindering the application of this model, stemming from the problem of existing limitations that restrict its use. The study analyzed five variables: laws and regulations, management readiness, banking awareness, central bank policies, and human expertise and competencies. The descriptive-analytical approach was employed, and data was collected through questionnaires, which were then evaluated and analyzed to determine the relationships between the variables. The study sample consisted of managers, assistant managers, and employees working in the bank's various units, including the head office and all branches in Tripoli. The data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study concluded that there is no benefit to be gained from the experiences of other Islamic countries in raising employee awareness regarding the continuity of ownership. The statistical analysis revealed weaknesses in laws and regulations, and a low level of administrative readiness to implement the ending partnership formula. The results showed a lack of expertise and human competencies necessary to implement the ending partnership formula, a lack of banking awareness, and weak central bank policies aimed at activating the implementation of the ending partnership formula. Among the most important recommendations is the necessity of activating the implementation of the ending partnership formula. A plan must be prepared for this, which includes setting the legislative and legal framework that regulates the process of issuing and trading the ending partnership formula, training the personnel who are entrusted with the task of issuing and trading this formula, and the necessity of employing Islamic bonds for investment and financing investment projects and benefiting from them in financing projects and financing the deficit.

Keywords: Obstacles, Participation Ending in Ownership, Islamic Banks, Al Yaqeen Islamic Bank.

مقدمة :

في ظل التحولات التي تعصف بالمنطقة العربية، وتطورات النظام المالي العالمي من أزمات الديون السيادية في أوروبا، أو الدين القومي الأمريكي وظهور أزمة الثقة في المؤسسات المالية في معظم أنحاء العالم بعد الأزمة المالية الأخيرة [أزمة الرهن العقاري 2008] وانعكاساتها على اقتصاديات معظم الدول، تبرز المصارف الإسلامية كأكثر القطاعات تحركاً، وتوسعاً، والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، والأقل تأثراً بأزمة الرهن العقاري، وبالتوازي مع استعداد بعض الأسواق المالية لفتح أبوابها أمام النظام المالي الإسلامي، شهدت دول عربية بعد ثورات الربيع العربي انفتاحاً أكبر على الصناعة المصرفية الإسلامية، ومن ضمن هذه الدول ليبيا حيث صدر قانون رقم (1) لسنة2013 والذي يقضي بإلغاء التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً(المؤتمر الوطني العام ليبيا، 2013،ص241و242). وبذلك تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية، وقد ركزت المصارف الليبية على استخدام صيغة المرابحة كأداة من أدوات التمويل عن التوسع في استخدام صيغة المشاركة، وعليه فإن هذه الدراسة تناولت معوقات صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الليبية من خلال دراسة تطبيقية على مصرف اليقين الإسلامي.

ويعتبر تمويل المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك من أهم أدوات التمويل التي يمكنالاعتماد عليها في سد الحاجات التمويلية للمتعاملين مع المصارف الإسلامية،وقد حث المهتمون في هذا

المجال المصارف الإسلامية على زيادة الاعتماد على هذه الأداة وتطويرها لمالها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد والابتعاد عن الشبهات (سمحان، 2010، ص4).

الدراسات السابقة:

1. **إسماعيل شندي 27-2009/7/28م (المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك) في العمل المصرفي الإسلامي:** تهدف الدراسة إلى بيان معنى المشاركة المتناقصة، ومزايا الاستثمار بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية وبيان مكانة ومحل المشاركة المتناقصة في العمل المصرفي الإسلامي، اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتمت هذه الدراسة على المصرف الإسلامي في القدس(2009)، وتوصلت الدراسة إلى أن ضمان نجاح المشاركة المتناقصة لا يتوقف على جدية وصدق وأمانة الشريك، بالإضافة إلى جدوى وفائدة المشروع، وكذا التأكد من جوازه شرعاً، تمر المشاركة المتناقصة بثلاث مراحل، وهي: مرحلة التأسيس، ومرحلة التنفيذ العملي، ومرحلة التخارج، وهي المرحلة التي يتم فيها خروج المصرف وانتقال ملكية المشروع إلى شريكه، يوصي الباحث المؤسسات المصرفية الإسلامية بضرورة الاستفادة من عقد المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وطرحه كأسلوب استثماري جنباً إلى جنب مع الأساليب الاستثمارية الأخرى، لما فيه من مساعدة للمستثمرين، وأصحاب الحرف في تملك مشروع ذو فائدة حسب اختصاصهم.
2. **دراسة يوسف سعيد أبو سلمية،(2018)بعنوان معوقات انتشار التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة المشاركة في فلسطين:** تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف المعوقات التي تقف أمام انتشار التمويل المصرفي الإسلاميبصيغة المشاركة في فلسطين، والتعرف على المخاطر التي تشملها تلك الصيغة، وللتحقق منأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات نظرا لصغر عينة الدراسة، وتمت العينة على المصرف الإسلامي بصيغة المشاركة في فلسطين(2018)، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود عدد من المعوقات الاستثمارية والمالية التي تعيق انتشار صيغة المشاركة في فلسطين أهمها سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية، ووجود عدد من المعوقات الإدارية والفنية وأهمها عدم توفر الإرادة الحقيقة لدى البنوك الإسلامية لتطبيق صيغة المشاركة، ووجود معوقات قانونية تواجه انتشار صيغة المشاركة أهمها عدم ملائمة البيئة القانونية لعمليات التمويل بالمشاركة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإرادة الحقيقية لدى إدارات البنوك الإسلامية للبدء الفعلي بتطبيق صيغة المشاركة، وضرورة قيام الجهات الحكومية بالتأصيل القانوني لعمليات التمويل بصيغة المشاركة، وضرورة قيام البنوك الإسلامية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية بفلسطين بالعمل على زيادة الوعي، ونشر ثقافة التمويل بصيغة المشاركة.
3. **دراسة عطية الجبيري وسعد ميلاد،(2019) بعنوان معوقات تطبيق التمويل الإسلامي صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه:** سعت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي واجهت مصرف الجمهورية في تطبيقصيغة المشاركة في الفترة (2019)، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والمتمثل في استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى وجود معرقلات قانونية، وتشريعية تحد من تطبيق صيغة المشاركة، ووجود معيق هيئة الرقابة الشرعية ويعود ذلك لنقص في عدد الفقهاء الشرعيين المتخصصين في المسائل الشرعية الحديثة، وأوصت علي ضرورة توفر الإدارة الحقيقية لتوسيع تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة والالتزام بالضوابط والأحكام الشرعية في التطبيق والعمل على الحد من المخاطر، وذلك بتنظيم القوانين والتأكد من مواصفات الشريك كالصدق والأمانة، والعمل على إقامة البرامج التدريبية للموظفين ،وتنمية مهاراتهم، وقدراتهم في استخدام صيغة التمويل بالمشاركة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود المعوقات التي تواجه استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك كأحد صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية خصوصاً في ظل تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية ولا يزال استخدام صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك محدوداً جداً، ويمكن صياغة المشكلة

في السؤال الرئيسي التالي:ماهي المعوقات التي تؤثر على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

1. هل تؤثر القوانين، والتشريعات سلباًعلى تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟
2. هل ضعف مستوى جاهزية الإدارة من ضمن المعوقات التي تعيق تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟
3. هل تؤثر الخبرات، والكفاءات البشرية على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟
4. هل سياسات المصرف المركزي من ضمن المعوقات التي تعيق تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟
5. هل يؤثر مستوي الوعي المصرفي على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

1- معرفة أهم المعوقات، والصعوبات التي تواجه تطوير، وتقديم صيغة تطبيق المشاركة بالمصارف الإسلامية.

2- التعرف على مدى تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية في ليبيا.

3- الخروج بنتائج، وتوصيات يمكن الاسترشاد بها في صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك.

فرضيات الدراسة:

1. تؤثر القوانين، والتشريعات سلباً على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.
2. ضعف مستوي جاهزية الإدارة يؤثر على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.
3. نقص الوعي المصرفي يحد من تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.
4. ضعف سياسات المصرف المركزي الموجهة بتفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.
5. عدم توفر الخبرات، والكفاءات البشرية يؤثر على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة:

1. بالنسبة للباحث: لهذه الدراسة أهمية بالنسبة للباحث فهي تمكنه من التعرف على معوقات استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الليبية، وكذلك فإن هذه الدراسة ستصقل مهارات الباحث المعرفية، والعلمية الخاصة بأصول البحث العلمي وآلياته.

2.بالنسبة للعلم: قد تسهم هذه الدراسة القارئ بدراسة نظرية وعملية لمعوقات استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الليبية مع تدعيم هذه الدراسة بالحلول والتوصيات المقترحة .

3.بالنسبة للمجتمع: تكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمجتمع في كونها دراسة علمية، وعملية تساعد القيادات الإدارية في سياستها المالية على اتخاذ القرارات المناسبة للتوسع في استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاتفاقه أكثر من غيره من المناهج البحثية مع طبيعة الدراسة، وذلك للتعرف على معوقات استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك.

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات وتحليلها على مايلي:

1. مصادر الثانوية

وهي المصادر التي تكون الجانب النظري عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب،والمراجع الثانوية والأجنبية، والدوريات، والمنشورات، والمقالات، والدراسات السابقة، والمجلات العلمية، وبعض المواقع ذات صلة على شبكة الإنترنت.

2. مصادر الأولية

وهي المصادر التي تختص بالجانب التطبيقي، حيث اعتمد الباحث في دراسته على استبيانات تم إعدادها لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة، والتي تساعد بشكل أساسي على جمع البيانات، والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة، وتفريغها، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS).

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة على جميع المصارف الليبية الإسلامية وعينة الدراسة على مصرف اليقين الإسلامي.

حدود الدراسة:

1.**الحدود المكانية**: تتمثل الحدود المكانية في مصرف اليقين الإسلامي.

2.**الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة خلال فترة الزمنية (2023)

الجانب النظري للدراسة

مفهوم المشاركة:

يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر فيرأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح،والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الافراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار(شلهوب،2007، ص435).

مفهوم المشاركة المتناقصة

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة بأنها:" عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الاخر تدريجياً إلى أن يمتلك المشروع بكامله، وإن هذه العملية تتكون من شركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين، ويقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الاخر"(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ،2003،ص220).

من هذا التعريف يتضح بأنه لا يجوز أن يكون انتهاء الشركة مشروطاً بالعقد، بمعنى أن تنازل المصرف عن المشروع يكون بعقد منفصل عن العقد الأول، وقد يكون هذا العقد متضمناً في العقد الأول، ولكن غير مذكور صراحة، ويمكن لأحد الشركاء أن يعطي لشريكه وعداً ملزماً بتملك حصته تدريجياً من خلال عقد بيع عند الشراء وبالقيمة السوقية للمشروع ولا يجوز أن يشترط في البيع القيمة الاسمية(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ،2003،ص220).

ضوابط المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

1: شروط العقد:تندرج المشاركة المتناقصة ضمن شركة العقد، وبالتالي لا بد أن تتوافر فيها شروط شركة العقد المتفق عليها وهى:

- أهلية كل من الشركاء للتوكيل والتوكل، لأن كل واحد منهم أصيل عن نفسه في التصرف، ووكيل عن شريكه.
- أن يكون رأس المال حاضراً، فلا يجوز أن يكون غائباً أو ديناً.
- أن يكون مقدار الربح معلوماً.
- أن يكون الربح جزءاً شائعاً في الجملة، كالنصف، أو الربع، ولا يجوز إن يكون معيناً.

2: ضوابط إدارة المشروع

- أن تتوافر في القائمين على الاستثمار في المصارف الإسلامية، الأخلاق العالية، ويجمعون بين علم الاقتصاد والعلم الشرعي .
- يراعي الأطراف المتشاركون عند تحديد أولويات الاستثمار أن تكون هذه الأولويات متوافقة مع الأولويات الاقتصادية وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة واتساقاً مع الطبيعة الإسلامية، والتي توجب عليهم ضرورة مراعاة مصالح الأمة، ومراتب أولوياتها بين ضرورية، وحاجيه، وتحسينية.
- أن يكون محل العقد أي المعقود عليه مباحاً أي أن يبرم العقد على أمر قد أباحه الشرع، سواء كان نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً(سانو،2004 ،ص34\42).

معوقات الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة

1: العقلية التقليدية للمستثمرين في الحسابات الاستثمارية وعدم تقبل المودعين للخسارة في تلك الحسابات: يعد عدم تقبل بعض العملاء المودعين لأرصدة حساباتهم في المصارف الإسلامية لفكرة الخسارة لهذه الحسابات وغلبة العقلية التقليدية للمستثمرين في هذه الحسابات من المعوقات المهمة لجنوح هذه المصارف عن توجيه جزء كبير من توظيفات أمواله إلي صيغ آخرى غير تلك الصيغ الخاصة بالمشاركات حيث تلجأ المصارف إلى اجتذاب الأموال " ودائع العملاء " بمبلغ يفوق حجمه، حجم رأس مال هذا المصرف، فالمصرف منشأة تعمل بأموال الغير والمودعون من العملاء لهم أهمية كبيرة في هذه المصارف (القرى،2004،ص35).

2: إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة: عقد المشاركة عقد قابل للربح والخسارة، الشريك في العقد مع المصرف الإسلامي يده يد أمانة على الأموال التي تسلم إليه عند بدء التعاقد، وبناًء عليه فإنه لا يسأل عن ضمان لهذه الأموال الخاصة بالشركة من هلاك أو تلف أو تعرض للخسارة إلا في حالة التعدي أو التقصير أو الإهمال في المحافظة على أموال الشركة، وهنا يطرح السؤال التالي: من الذي يقع عليه عبء إثبات التعدي أو التقصير إن حصل وخسرت الشركة، المصرف المقدم لهذا المال أم الشريك الذي يعمل بهذا المال ويدير شؤون العمل، ويمكن القول منطقياً إن الذي يقوم بهذه المهمة هو المصرف الإسلامي لأن العامل يكون في هذه الحالة مشكوك فيه من قبل شريكه (المصرف) وإن هذا العامل يمكن إن يدافع عن هذه الشكوك بالحجج والإثباتات العملية المادية التي أدت إلى خسارة المشروع(الزحيلي، 2005،ص104).

3: نقص الكفاءة المعرفية للموارد البشرية: إن طبيعة العمل في البيئة المصرفية التي أصبحت تتسم بالتغير السريع تتطلب قدراً كبيراً من السرعة والدقة في إطار درجة كبيرة من الفهم وسرعة التصرف، وقد أصبحت هناك شروط خاصة لكل من يعمل في هذا المجال، ومن هذه الشروط القدرة العالية على الاتصال الفعال والخلفية المصرفية الواسعة والخبرة العملية (يوسف،2005).

ومن أجل هذا، تعد الموارد البشرية حجر الأساس في تحقيق أهداف المصارف بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، وتعد كذلك بأنها رأس الحربة في مواجهة التغييرات، وللمصارف الإسلامية طبيعة خاصة تحكمها وتميزها عن غيرها من المصارف، ولهذا يتطلب النموذج التمويلي فيها مجموعة من العاملين ذو خصائص وصفات وإمكانات ملائمة له وقادرة على القيام بمطالبه، وتعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة نقص الكفاءة المعرفية للعاملين بها، إذ إن معظمهم لا علم لهم "بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام"(فياض،2002،ص611).

4: عدم وجود الضمان: بالرغم من إن الوضع المالي الجيد يشكل ركيزة لمنح التمويل المصرفي، إلا أن المصارف تميل في الغالب إلى استيفاء ضمانات مختلفة على التمويلات (التسهيلات) التي تمنحها لعملائها، وتختلف نوعية هذه الضمانات وحجمها باختلاف حجم التمويلات الممنوحة ونوعيتها من جهة، واختلاف مقدرة العملاء من جهة أخرى، ويرد المعنى الفقهي للضمان بأنه "الالتزام بأداء حق مالي على الغير للغير" (أحمد،2000،ص62).

أي تستوفي فيه الحقوق في حال ترتبها على المكفول، ويترتب على الضمان بأن تنضم ذمة الكفيل (الضامن) إلى ذمة المدين الأصلي (المكفول) في الدين، أي تصبح مشغولة بالدين مع بقاء ذمة المدين به (أحمد،2000،ص62).ومن الضمانات التي تستوفي عادة:

1. الرهن العقاري.
2. رهن السيارات.
3. رهن الآليات والمعدات.
4. التأمينات النقدية (حجز الودائع أو قبولها كضمان بدون حجز).
5. رهن السندات والأسهم.
6. الكفالات الآخرين (الشخصية، المحولة رواتبهم).
7. الكفالات البنكية.
8. الاعتمادات الواردة. (داود، 2005،ص764).

5 معوقات أخرى: هنالك عدد اخر من المعوقات سواء كانت داخلية متعلقة بالمصرف الإسلامي من داخله، أم خارجية: خارجة عن نطاق سيطرة المصرف الإسلامي، ويمكن تحديد هذه المعوقات بالنقاط التالية:

1. يتطلب التمويل بصيغ المشاركة عملية إشراف ومتابعة للمشاريع الممولة، وتوفير كوادر فنية مختصة في نشاط كل مشاركة لتقويمها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل المقدم بصيغ المشاركة، خاصة إذا كانت المشاريع الممولة متواجدة في أماكن بعيدة عن المصرف(المالقي، 2000،ص396).
2. يواجه التمويل بصيغ المشاركة عوائق في تحديد الأسس الموضوعية لتوزيع الأرباح، وتحديد نصيب الإدارة والتمويل.
3. عدم استقلال معايير تقويم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات عن سعر الفائدة السائد في الأسواق، لأنها ما زالت تمارس في ظل الأنظمة التقليدية (أبو الهيجاء،2007 ،ص141).
4. إن معظم الأسواق التي تعمل فيها المصارف الإسلامية لا تملك العمق ولا الاتساع الذي يستوعب صفقات التمويل بصيغ المشاركة ذات الحجم الكبير.
5. نقص الكفاءات والمهارات والقدرات الإدارية العالية التي يتمتع بها الكادر البشري الذي يدخل في شراكة مع المصرف الإسلامي(الشريك) إذ ينبغي علية أن يتمتع بمهارات وقدرات إدارية عالية تؤهله لإدارة المشروع موضوع المشاركة بكفاءة (احمد،2003، ص20).

الجانب العملي للدراسة

1. نبذه مختصره على مصرف اليقين الاسلامي:

أسس مصرف اليقين وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، ووفقاً للقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف، ولقد قيد المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة، وبدأ مباشرة اعماله المصرفية وفقاً لإذن لمزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، حيث افتتح اول فرع له بتاريخ 2019/09/19م. ويبلغ رأس مال المصرف التأسيسي والمصرح به وفق التشريعات النافذة قيمة قدرها (250،000،000.000 د.ل) مائتان وخمسون مليون دينار ليبي، بقيمة (100.000 د.ل) مائة دينار للسهم الواحد، فيما بلغ رأس المال المدفوع قيمة قدرها (100،000،000.000 د.ل) مائة مليون دينار ليبي، وبهيكل ملكية موزع بين عدد من الأفراد المواطنين والشركات ، وبهيكل ملكية بنسبة 71% من الأسهم تعود ملكيتها للأفراد المواطنين، بينما ما نسبته 29% تعود ملكيتها لعدد من الشركات المحلية من القطاع الخاص، وعدد فروع المصرف (11) الفرع.

2.منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظرا لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة الأهداف،ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف،أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها ،وهو ما يناسب تماماً هذه الدراسة ،ويخدم الوصول لأهدافها، كما تم الاعتماد على الدراسة التطبيقية والتي تم الحصول من خلالها على البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال تصميم استبانة والتي تم إعدادها لهذا الغرض.

3.مجتمع وعينة الدراسة:
يقصد بمجتمع الدراسة" :جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث يشمل مجتمع الدراسة والمتمثلة في القيادات الادارية والموظفين بالمصرف قيد الدراسة، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة من حيث عدد مفرداته وصعوبة الوصول إليه، وفي فترة زمنية محددة قياسا بالفترة الزمنية المتاحة للباحث، وكذلك صعوبة الحصول على إطار دقيق لمجتمع الدراسة الذي يمثل العدد الكلي والدقيق لمفرداته من القيادات الادارية والموظفين، كل ذلك حذا بالباحث إلى اختيار القيادات الادارية وموظفي المصرف قيد الدراسة.

4.صدق أداة الدراسة:
لتحقيق صدق الأداة والتأكد من دقة فقرات الاستبيان وتناسقه قام الباحث بإجراء ما يلي:

اولا: ثبات أداة الدراسة:
يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها، بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة. ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة" الاستبيان" تم استخدم معامل(ألفا كرونباخ) على عينة الدراسة، بحيث تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين(0،1) إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات عينة الدراسة،والجدول رقم (**1**) يبين معامل ثبات الاستبيان.

جدول (1) نتائجاختباركرونباخألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	القوانين والتشريعات	6	0.603
2	جاهزية الإدارة	6	0.697
3	الخبرات والكفاءات	6	0.699
4	الوعي المصرفي	6	0.530
5	سياسات المصرف المركزي	6	0.608
الإجمالي		30	0.825

واتضح من النتائج الموضحة في جدول (**1**) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تعتبر مقبولة لجميع المتغيرات حيث تتراوح بين (0.530، 0.699) وكذلك قيمة ألفا الاجمالية وتساوي (825709)، بالتالي يمكن القول بأن المقاييس المستخدمة تتمتع بثبات داخلي جيد.

نستخلص مما سبق أن أداة القياس (الاستبيان) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما إنها ثابتة بدرجة عالية، مما يؤهلها لتكون أداة قياس تتمتع بدرجة عالية من الثقة ويمكن تطبيقها واستخدامها في الغرض الذي صممت من أجله.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات:

1. البيانات الشخصية:
تم بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية للبيانات الشخصية لأفراد العينة.

الجنس
من بين النتائج التي تم التوصل إليها في ما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للجنس للعينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	53	77.9
أنثي	15	22.1
المجموع	**68**	**100%**

من الجدول رقم (2) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذكور77.9% في حين بلغت نسبة الإناث 22.1%. وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة العاملة فضلاً عن قلة نسبة عدد النساء العاملات بالمجتمع.

العمر

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للعمر للعينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	10	14.7
من 25 إلى أقل من 35 سنة	32	47.1
من 35 إلى أقل من 50 سنة	26	38.2
المجموع	**68**	**100%**

لقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول رقم(**3**)والذي يبين أن معظم الأفراد المبحوثين كانت أعمارهم من 25 إلى أقل من 35 سنة (**47.1%**) من مجموع مفردات عينة الدراسة، تم تليها الفئة العمرية من 35 إلى أقل من50 سنة كانت نسبتها (**38.2%**) من مجموع مفردات عينةالدراسة،أما اقل نسبة كانت من أقل من 25 سنة بنسبة (**14.7%**) من مجموع مفردات عينةالدراسة، مما يشير ان المصرف يوفر طاقات تملك روح التطوير والإبداع كما تملك المرونة في التأقلم مع المستجدات.

المؤهل العلمي

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي حسب المؤهل العلمي للعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (**4**):

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
تعليم متوسط	5	7.4
دبلوم عالي	24	35.3
بكالوريوس	32	47.1
ماجستير- دكتوراه	7	10.3
المجموع	**68**	**100.0**

يتضح من خلال الجدول رقم (**4**) أن معظم مفردات عينة الدراسة يحملون مؤهلات جامعية (بكالوريوس) ويمثلون بنسبة (47.1%)من مجموع مفردات عينة الدراسة، حين بلغ عدد حملة المؤهلات العلمية الدبلوم العالي ويمثلون بنسبة (35.3%) من مجموع مفردات عينة الدراسة ، اما حملة الماجستير والدكتوراه بلغت نسبة 10.3%،وتليه ممن مؤهلاتهم العلمية من حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (7.4%) من مجموع مفردات عينة الدراسة، وهذا مدلول ايجابي حيث إن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة الدراسة والإجابة عنها بمهنية، وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

ثالث: تحليل محاور الدراسة

للتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواه، تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين

المحور الأول: القوانين والتشريعات

تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الاول

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	وجود قوانين وتشريعات ولوائح دقيقة تختص بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في ليبيا	ت	13	30	14	10	1	3.6471	1.00394	مرتفعة
		%	19.1	44.1	20.6	14.7	1.5			
2	أن قوانين والتشريعات المطبقة لا تساعد ولا تساهم في تقديم صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	9	28	16	14	1	3.4412	1.01308	مرتفعة
		%	13.2	41.2	23.5	20.6	1.5			
3	تطوير الهيكل القانوني وتشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية	ت	11	32	12	13	0	3.6029	.97949	مرتفعة
		%	16.2	47.1	17.6	19.1	0			
4	البيئة التشريعية والقانونية غير متوائمة مع التوسع في استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	5	31	18	14	0	3.3971	.90008	مرتفعة
		%	7.4	45.6	26.5	20.6	0			
5	وجود القوانين التي تحمى السلعة محل التمليك	ت	6	34	14	11	3	3.4265	1.01211	مرتفعة
		%	8.8	50	20.6	16.2	4.4			
6	وجود هيئة فتاوى مركزية للمصارف الإسلامية	ت	12	38	8	7	3	3.7206	1.01989	مرتفعة
		%	17.6	55.9	11.8	10.3	4.4			

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (5) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (القوانين والتشريعات)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة(وجود هيئة فتاوى مركزية للبنوك الإسلامية)، جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (55.9%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.7206)، بانحراف معياري (1.01989)، وجاءت العبارة(وجود قوانين وتشريعات ولوائح دقيقة تختص بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في ليبيا)، جاءت في المرتبة الثانية وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (44.1%)، وأن الوسط الحسابي إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.6471)، بانحراف معياري (1.00394)،وجاءت العبارة(تطوير الهيكل القانوني وتشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية)، جاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (47.1%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.6029)، بانحراف معياري (0.97949)،وجاءت العبارة (أن قوانين والتشريعات المطبقة لا تساعد ولا تساهم في تقديم صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك) جاءت في المرتبة الرابعة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (41.2%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة

الدراسة يساوي(3.4412)، بانحراف معياري (1.013080)،وجاءت العبارة(وجود القوانين التي تحمى السلعة محل التمليك) جاءت في المرتبة الخامسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (50%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.4265)، بانحراف معياري (1.01211)،وجاءت العبارة(البيئة التشريعية والقانونية غير متوائمة مع التوسع في استخدام صيغة تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك) جاءت في المرتبة السادسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (45.6%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.3971) بانحراف معياري (0.90008).

المحور الثاني: مستوى جاهزية الإدارة.

تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	قناعة الإدارة الحالية بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	7	22	13	20	6	3.0588	1.18299	محايد
		%	10.3	32.4	19,1	29.4	8.8			
2	قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	8	31	21	6	2	3.5441	.92129	مرتفعة
		%	11.8	45.6	30.9	8.8	2.9			
3	وجود رغبة للتغير والتطوير من قبل الإدارة والعاملين بالمصارف لتحول الي الصيرفة الإسلامية	ت	18	28	9	9	4	3.6912	1.17508	مرتفعة
		%	26.5	41.2	13.2	13.2	5.9			
4	قدرة هيئة الرقابة الشرعية علي التوجيه والإرشاد لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	12	27	19	9	1	3.5882	.98094	مرتفعة
		%	17.6	39.7	27.9	13.2	1.5			
5	رغبة المصرف في الدخول في المنافسات مع المصارف	ت	11	36	14	5	2	3.7206	.92793	مرتفعة
		%	16.2	52.9	20.6	7.4	2.9			
6	إدارة المصرف تتبع ذات الأسلوب التقليدي في إدارة المصرف	ت	19	33	8	7	1	3.9118	.97330	
		%	27.9	48.5	11.8	10.3	1.5			

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (6) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (جاهزية الادارة)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة(إدارة البنك تتبع الأسلوب التقليدي في إدارة البنك) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (48.5%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.9118)، بانحراف معياري (97330.)،وجاءت العبارة(رغبة البنك في الدخول في المنافسات مع البنوك)، جاءت في المرتبة الثانية وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (52.9%)، وأن الوسط الحسابي إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.7206)، بانحرافمعياري(92793.)، وجاءت العبارة(وجود رغبة للتغير والتطوير من قبل الإدارة والعاملين بالبنك للتحول الي الصيرفة الإسلامية)، جاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (42.1%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.6912)، بانحراف معياري (1.17508)،وجاءت العبارة(قدرة هيئة الرقابة الشرعية علي التوجيه والإرشاد لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)،جاءت في المرتبة الرابعة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (39.7%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة

الدراسة يساوي(3.5882)، بانحراف معياري (59261.)،وجاءت العبارة(قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)،جاءت في المرتبة الخامسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (45.6%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.5441)، بانحراف معياري (92129.)، وجاءت العبارة(قناعة الإدارة الحالية بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)جاءت في المرتبة السادسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (32.4%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.0588)، بانحراف معياري (1.18299)

المحور الثالث: الخبرات والكفاءات البشرية

تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم(7)يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثالث

ت	الفقرة		درجةالموافقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	توفير الخبرات والكفاءات العلمية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	13	23	12	19	1	3.4118	1.13605	مرتفعة
		%	19.1	33.8	17.6	27.5	1.5			
2	استيعاب الموظفين لأليات تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	6	23	16	23	0	3.1765	1.00656	متوسطة
		%	8.8	33.8	23.5	33.8	0			
3	قدرة التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية	ت	11	28	18	11	0	3.5735	.95129	مرتفعة
		%	16.2	41.2	26.5	16.2	0			
4	وجود مقاومة للتغير والتطوير من الإدارة والعاملين بالمصرف نتيجة التغير في أداء العمل والخوف من فقدان المركز الإداري	ت	8	28	13	19	0	3.3676	1.02075	متوسطة
		%	11.8	41.2	19.1	27.9	0			
5	وجود خطط إستراتيجية للتدريب وارتباط الدورات التي يقدمها المصرف بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	16	36	8	8	0	3.8824	.90652	مرتفعة
		%	23.5	52.9	11.8	11.8	0			
6	الخبرات الحاسوبية في تنفيذ صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك أصعب من صيغة المرابحة	ت	6	34	18	10	0	3.5294	.85467	مرتفعة
		%	8.8	50	26.5	14.7	0			

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (7) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور(الخبرات والكفاءات البشرية)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة(وجود خطط إستراتيجية للتدريب وارتباط الدورات التي يقدمها المصرف بتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (52.9%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.8824)، بانحراف معياري (90652.)،وجاءت العبارة(قدرة التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية) جاءت في المرتبة الثانية وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (41.2%)، وأن الوسط الحسابي إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.5735)، بانحراف معياري (95129.)،وجاءت العبارة(الخبرات الحاسوبية في تنفيذ صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك أصعب من صيغة

المرابحة)، جاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (50%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.5294)، بانحراف معياري (.85467)،وجاءت العبارة(توفير الخبرات والكفاءات العلمية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)، جاءت في المرتبة الرابعة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (33.8%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.4118)، بانحراف معياري (1.13605)،وجاءت العبارة(وجود مقاومة للتغير والتطوير من الإدارة والعاملين بالمصرف نتيجة التغير في أداء العمل والخوف من فقدان المركز الإداري)، جاءت في المرتبة الخامسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (41.2%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.3676)، بانحراف معياري (1.02075)،وجاءت العبارة (استيعاب الموظفين لأليات تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)، جاءت في المرتبة السادسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (38.8%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.1765)، بانحراف معياري (1.00656)

الرابع: الوعي المصرفي.

تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول رقم(8):

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	حداثة وخصوصية صيغ التمويل الإسلامي أدي الي نضوجها ومعرفة التعامل بها وخصوصا صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	9	32	9	17	1	3.4559	1.05708	مرتفعة
		%	13.2	47.1	13.2	25	1.5			
2	الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية لأخرى لزيادة وعي الموظفين فيما يتعلق بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	5	10	13	38	2	2.6765	1.01395	متوسطة
		%	7.4	14.7	19.1	55.9	2.9			
3	القصور في وضع خطط استراتيجية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	5	5	21	36	1	2.6618	.92414	متوسطة
		%	7.4	7.4	30.9	52.9	1.5			
4	نقص الوعي المصرفي للعاملين بالمصرف الإسلامي بتقديم الخدمات المصرفية وفق منهج الشريعة الإسلامية للتعامل بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك	ت	4	8	14	37	5	2.5441	.99901	ضعيفة
		%	5.9	11.8	20.6	54.4	7.4			
5	وجود رغبة من الزبائن في العمل مع المصرف الإسلامي	ت	7	17	10	31	3	2.9118	1.14260	متوسطة
		%	10.3	25	14.7	45.6	4.4			
6	يوجد اشهارات أو ملصقات ترويجية عن صيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك لدى المصارف الإسلامية.	ت	3	11	15	33	6	2.5882	1.01091	ضعيفة
		%	4.4	16.2	22.1	48.5	8.8			

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (8) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (الوعي المصرفي)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة(حداثة وخصوصية صيغ التمويل الإسلامي أدي الي نضوجها ومعرفة التعامل بها وخصوصا صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (47.1%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.4559)، بانحراف معياري (1.05708)،وجاءت العبارة(وجود رغبة من الزبائن في العمل مع البنك الإسلامي) جاءت في المرتبة الثانية وكانت نسبة الإجابة(غير موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (45.6%)، وأن الوسط الحسابي إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(2.9118)، بانحراف معياري (1.14260.)،وجاءت العبارة(الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى لزيادة وعي الموظفين فيما يتعلق بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك جاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبة الإجابة(غير موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (55.9%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(2.676)، بانحراف معياري (1.01395)،وجاءت العبارة(القصور في وضع خطط استراتيجية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك) جاءت في المرتبة الرابعة وكانت نسبة الإجابة(غير موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (54.4%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(2.6618)، بانحراف معياري (92414.)،وجاءت العبارة(يوجد اشهارات أو ملصقات ترويجية عن صيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك لدى البنوك الإسلامية.)، جاءت في المرتبة الخامسة وكانت نسبة الإجابة(غير موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (48.5%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(2.5882)، بانحراف معياري (1.01091)،وجاءت العبارة(نقص الوعي المصرفي للعاملين بالمصرف الإسلامي بتقديم الخدمات المصرفية وفق منهج الشريعة الإسلامية للتعامل بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك)، جاءت في المرتبة السادسة وكانت نسبة الإجابة(غير موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (54.4%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(2.5441)، بانحراف معياري (99901.).

المحور الخامس: سياسات المصرف المركزي

تم استخدام المتوسط الحسابي من متوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور السادس

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	يعمل المصرف علي تفعيل صيغ تمويلية مستحدثة (كالمشاركة) تتواكب مع المتطلبات التمويلية	ت	14	27	8	18	1	3.5147	1.13942	مرتفعة
		%	20.6	39.7	11.8	26.5	1.5			

2	نسبة التمويل بالمشاركة ضئيلة مقارنة بالصيغ الأخرى مما يعني التزام المصرف بسياسات المصرف المركزي المتعلقة بصيغة المشاركة	ت	18	**29**	11	10	**0**	3.8088	.99637	مرتفعة
		%	26.5	**42.6**	16.2	14.7	**0**			
3	التزام المصرف بالسياسات التمويلية الصادرة من المصرف المركزي فيما يخص تفعيل المشاركة	ت	20	28	10	10	**0**	3.8529	1.01135	مرتفعة
		%	**29.4**	**41.2**	14.7	14.7	**0**			
4	التزام المصرف بالمرشد الفقهي المتعلق بصيغة المشاركة	ت	**13**	**31**	**11**	**12**	**1**	3.6324	1.03526	مرتفعة
		%	**19.1**	**45.6**	**16.2**	**17.6**	**1.5**			
5	يلتزم المصرف بسياسات المصرف المركزي في تنويع الصيغ التمويلية لاعتمادها علي صيغ محددة	ت	**16**	**33**	10	9	**0**	3.8235	.94539	مرتفعة
		%	**23.5**	**48.5**	14.7	13.9	**0**			
6	يلتزم المصرف بسياسات المصرف المركزي لتفعيل صيغة المشاركة لتعارضها مع هدف الربحية	ت	**11**	**35**	**9**	**12**	**1**	3.6324	1.00602	مرتفعة
		%	**16.2**	**51.5**	**13.9**	**17.6**	**1.5**			

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (9) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (معوقات البنية التحتية)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة(التزام المصارف بالسياسات التمويلية الصادرة من المصرف المركزي فيمايخص تفعيل المشاركة.) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (41.2%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.8529)، بانحراف معياري (1.01135)،وجاءت العبارة(يلتزم المصرف بسياسات المصرف المركزي في تنويع الصيغ التمويلية لاعتمادها علي صيغ محددة) جاءت في المرتبة الثانية وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (48.5%)، وأن الوسط الحسابي إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.8235)، بانحراف معياري (94539.)،وجاءت العبارة(التزام المصرف بالسياسات التمويلية الصادرة من المصرف المركزي فيمايخص تفعيل المشاركة)، جاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (42.6%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.8088)، بانحراف معياري (99637.)،وجاءت العبارة(يلتزم المصرف بسياسات المصرف المركزي لتفعيل صيغة المشاركة لتعارضها مع هدف الربحية)، جاءت في المرتبة الرابعة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (51.5%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.6324)، بانحراف معياري (1.00602).وجاءت العبارة(التزام المصرف بالمرشد الفقهي المتعلق بصيغة المشاركة)، جاءت في المرتبة الخامسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (45.6%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.36324)،بانحراف معياري (1.03526)،وجاءت العبارة(يعمل المصرف علي تفعيل صيغ تمويلية مستحدثة (كالمشاركة) تتواكب مع المتطلبات التمويلية) جاءت في المرتبة السادسة وكانت نسبة الإجابة(موافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (39.7%)، وأن الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.5147)، بانحراف معياري (1.13942).

رابعا: تحليل فرضيات الدراسة:

للإجابة على فرضيات الدراسة والتحقق منها، قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فرض، وكذلك تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة (one sample t – test)لمعرفة دلالة الفروق.

الفرضية الأولى: ضعفالقوانين والتشريعات المطبقة على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الأولي، كما فالجدول رقم (10):

جدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار (ت) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الأولي

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوي الدلالة
68	3.5392	0.71243	1.611	67	0.000	0.05

من خلال الجدول رقم (**10**) أن قيمة الوسط الحسابي (**3.5392**)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.71243)، وأن قيمة (T) بلغت (1,611) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدلالة (0.05)، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على أن ضعفالقوانين والتشريعات المطبقة على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

الفرضية الثانية: ضعف مستوى جاهزية الإدارة على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) للدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الثانية، كما فالجدول رقم (**11**):

جدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار (ت) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوي الدلالة
68	3.5858	0.64742	2.366	67	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة الوسط الحسابي (3.5858)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.64742)، وأن قيمة (T) بلغت (2.366) و أن القيمة الاحتمالية لها(0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة(0.05)، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن ضعف مستوى جاهزية الإدارة على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

الفرضية الثالثة: ضعف الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) للدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الثالثة، كما فالجدول رقم (**12**):

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوي الدلالة
68	3.4902	0.76830	0.968	67	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة الوسط الحسابي (3.4902)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (.76830)، وأن قيمة (T) بلغت (0.968) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05)، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن ضعف الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

الفرضية الرابعة: نقص الوعي المصرفي وتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) للدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الرابعة، كما فالجدول رقم (**13**):

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الرابعة

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوي الدلالة
68	2.8064	0.77781	6.294	67	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الوسط الحسابي (2.8064)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (.77781)، وأن قيمة (T) بلغت (6.294) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05)، وبناءً على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على نقص الوعي المصرفي وتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

الفرضية الخامسة:ضعف سياسات المصرف المركزي الموجهة بتفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) للدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الخامسة، كما فالجدول رقم (14):

جدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الخامسة

عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوي الدلالة
68	3.7108	0.89063	2.878	67	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمة الوسط الحسابي (3.7108)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.89063)، وأن قيمة (T) بلغت (2.878) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05)، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن ضعف سياسات المصرف المركزي الموجهة بتفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

خامسا: النتائج

من خلال نتائج التحليل الاحصائي للبيانات تم التوصل الى النتائج الاتي:

1-لا توجد الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى لزيادة وعي الموظفين فيما يتعلق بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

2- القصور في وضع خطط استراتيجية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

3- لا يوجد اشهارات أو ملصقات ترويجية عن صيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك لدى البنوك الإسلامية.

4- يتضح من التحليل الإحصائي ضعف القوانين والتشريعات المطبقة على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

5- أظهرت النتائج من التحليل الإحصائي ضعف مستوى جاهزية الإدارة على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

6-أوضحت النتائج ضعف الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

7- اثبتت النتائج نقص الوعي المصرفي وتطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

8- يتبين من خلال التحليل الإحصائي ضعف سياسات المصرف المركزي الموجهة بتفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

سادسا: التوصيات

1- ضرورة تفعيل تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، لابد من إعداد خطة لذلك تتضمن:

- وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عملية إصدار وتداول صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.
- تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول هذه الصيغة.

2-ضرورة توظيف الصكوك الإسلامية للاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية والاستفادة منها في تمويل المشروعات وتمويل العجز.
3- نشر الوعي وبث ثقافة الاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، في أوساط مجتمع والمستثمرين بوصفها أدوات مالية تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد.
4- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة صيغة صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

المراجع:

أولاً: الكتب

- أبو شادي، عائشة الشرقاوي المالقي. (2000). البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق (ط1). المركز الثقافي العربي.
- شلهوب، علي محمد. (2007). شؤون النقود وأعمال البنوك (ط1). شعاع للنشر والعلوم.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية. (2003). المعايير الشرعية. الهيئة.

ثانياً: الدراسات والرسائل العلمية

- أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية: دراسة حالة الأردن [رسالة دكتوراه]. جامعة اليرموك.
- أبو سلمية، يوسف سعيد. (2012). معوقات انتشار التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة المشاركة في فلسطين [رسالة ماجستير]. الجامعة الإسلامية (غزة).
- الجبيري، عطية، وميلاد، سعد. (2019). معوقات تطبيق التمويل الإسلامي "صيغة المشاركة" في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 1(4)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور.
- الجمل، أسامة. (2021). تحديات التمويل بصيغة المشاركة: دراسة ميدانية على المصارف الليبية.
- سمحان، حسين محمد حسين. (2010). تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار المحاسبة المالية رقم (4) في عمليات المشاركة المتناقصة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: حالة المصارف الإسلامية الأردنية.
- شندي، إسماعيل. (2009). المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) في العمل المصرفي الإسلامي. ورقة عمل مقدمة في الفترة 27-28 يوليو.

ثالثاً: المجلات والمؤتمرات والقوانين

- أحمد، جعفر عبد الله. (2003). كفاءة تطبيق صيغة المشاركة في البنوك السودانية خلال الفترة 1993-1999. مجلة دراسات مصرفية ومالية، أمانة البحوث والتوثيق، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية.
- الزحيلي، وهبة. (2005). صيغ التمويل والاستثمار. بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية - معالم الواقع وآفاق المستقبل (المجلد 3). جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- بابكر، أحمد عثمان. (2000). نظام حماية الوديع لدى المصارف الإسلامية (البحث رقم 54، ط1). المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- داود، حسن يوسف. (2005). اتباع آلية القرار الاستثماري السليم نجاح للمصارف الإسلامية. ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- سانو، قطب مصطفى. (2004). المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية. بحث غير منشور مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة عشرة، مسقط، عمان.
- فياض، عطية السيد. (2002). العوائق والأخطاء الشرعية في عمل المصارف الإسلامية. كتاب الوقائع: دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية (الجزء 2). جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- القرى، محمد علي. (2004). الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها،الملتقى السنوي الإسلامي السابع: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- المؤتمر الوطني العام - ليبيا. (2013). قانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية. الجريدة الرسمية، العدد 5، طرابلس.

References

First: Books

- Abu Shadi, Aisha Al-Sharqawi Al-Malqi. (2000). Islamic Banks: The Experience Between Jurisprudence, Law, and Application (1st ed.). Arab Cultural Center.

- Shalhoub, Ali Muhammad. (2007). Monetary Affairs and Banking Operations (1st ed.). Shuaa for Publishing and Sciences.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2003). Sharia Standards. AAOIFI.

Second: Studies and Theses

- Abu Al-Haija, Elias Abdullah. (2007). Developing Participatory Financing Mechanisms in Islamic Banks: A Case Study of Jordan [PhD dissertation]. Yarmouk University.
- Abu Salmiya, YousefSaeed. (2012). Obstacles to the Spread of Islamic Banking Finance in the Participatory Form in Palestine [Master's thesis]. Islamic University (Gaza).
- Al-Jubairi, Atiya, and Milad, Saad. (2019). Obstacles to Implementing Islamic Finance "Participatory Form" at Al-Jumhouria Bank from the Perspective of its Employees. Journal of Management and Economics Research, 1(4), Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, ZianeAchour University.
- Al-Jamal, Osama. (2021). Challenges of Participation Financing: A Field Study on Libyan Banks.
- Samhan, Hussein Mohammed Hussein. (2010). The Application of Financial Accounting Standard No. (4) in Diminishing Participation Transactions by Islamic Banks, issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions: The Case of Jordanian Islamic Banks.
- Shandi, Ismail. (2009). Diminishing Participation (Enduring Ownership) in Islamic Banking. Working paper presented on July 27-28.

Third: Journals, Conferences, and Laws

- Ahmed, Jaafar Abdullah. (2003). The Efficiency of Applying the Participation Formula in Sudanese Banks during the Period 1993-1999. Journal of Banking and Financial Studies, Research and Documentation Secretariat, Higher Institute of Banking and Financial Studies.
- Al-Zuhaili, Wahba. (2005). Financing and Investment Formulas. Research Papers of the Fourteenth Annual Scientific Conference: Islamic Financial Institutions - Realities and Future Prospects (Volume 3). United Arab Emirates University.
- Babiker, Ahmed Othman. (2000). The Deposit Protection System in Islamic Banks (Research Paper No. 54, 1st Edition). Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.
- Dawood, Hassan Yousef. (2005). Adopting a Sound Investment Decision-Making Mechanism: Success for Islamic Banks. Seminar on Rationalizing the Progress of Islamic Banks, Dubai, United Arab Emirates.
- Sanu, Qutb Mustafa. (2004). Diminishing Participation and its Sharia Controls. Unpublished research paper submitted to the Islamic Fiqh Academy, Fifteenth Session, Muscat, Oman.
- Fayyad, Atiya Al-Sayed. (2002). Sharia Obstacles and Errors in the Operation of Islamic Banks. Proceedings: The Role of Islamic Banking Institutions in Investment and Development (Part 2). University of Sharjah, United Arab Emirates.
- Al-Qura, Muhammad Ali. (2004). Innovations in Islamic Finance Processes and Structures and Their Impact on Risk Profiles, 7th Annual Islamic Forum: Risk Management in Islamic Banks, Arab Academy for Financial and Banking Sciences, Amman, Jordan.
- General National Congress - Libya. (2013). Law No. (1) of 2013 Concerning the Prohibition of Usurious Transactions. Official Gazette, Issue No. 5, Tripoli.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.